العثور على مقبرة جماعية تحوي 1500 جثة في الرقة

سوريا: «قسد» توقف مؤقتاً عملياتها ضد «داعش»

قوات سوريا الديمقراطية

لاجئون سوريون على الحدود مع الأردن

عواصم – «وكالات»: أعلنت قوات سوريا الديموقراطية، وقف معركة دحر الإرهاب موقتا، بسبب القصف التركي على مواقع كردية في شمال سوريا.

وقالت القيادة العامة لقوات سوريا الديموقراطية في بيان إن «التنسيق المباشر بين هجمات الجيش التركي في الشمال وهجمات تنظيم داعش في الجنوب ضد قواتنا قد أدى إلى إيقاف معركة دحر الإرهاب مؤقتاً والتي كانت تخوضها قواتنا في آخر معاقل التنظيم الإرهابي».

ووصف البيان الضربات التركية بأنها استفزازات ضد المناطق الوحيدة الآمنة في سوريا، مؤكدا أن استمرار هذه الهجمات سيتسبب في إيقاف طويل الأمد لحملتنا العسكرية ضد تنظيم داعش وهو ما تبتغيه تركيا.

وأكدت قوات سوريا الديموقراطية في بيانها أنها تعتبر الهجمات التركية دعما مباشرا تقدمه الدولة التركية لتنظيم داعش الإرهابي وجاءت بتنسيق مباشر معه ومتزامنة مع الهجمات العكسية التي ينفذها التنظيم في منطقة هجين مؤخرا، في إشارة إلى المعقل الأخير للتنظيم المتطرف.

وأضافت أن القصف التركي على طول الحدود أدى لاستشهاد مقاتل من قوات واجب الدفاع الذاتي وإصابة آخر، وإلحاق الأضرار بممتلكات المدنيين وإجبارهم على ترك منازلهم في المناطق المستهدفة، داعية المجتمع الدولي للتنديد باستفزازات الدولة التركية.

وأكد المرصد السوري لحقوق الإنسان توقف المعارك التي كان يخوضها المقاتلون الأكراد في شرق سوريا، وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن «كانت هناك تحركات للقوات باتجاه الجبهة، لقد توقفت، توقف القصف كذلك».

وتشكل وحدات حماية الشعب الكردية المكون الأساسي في قوات سوريا الديموقراطية التي تتلقى الدعم من واشنطن في قتالها ضد تنظيم داعش في سوريا، الأمر الذي يوتر العلاقة بين واشنطن وأنقرة التي تعتبر هذه الوحدات امتداداً لحزب العمال الكردستاني المحظور.

وتعتبر الدول الغربية حزب العمال الكردستاني تنظيما إرهابيا، إلا أنها لا تعامل وحدات حماية الشعب الكردية على أنها فصيل إرهابي.

وأكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الثلاثاء، أن قواته أنهت الاستعداد لشن هجوم على المقاتلين الأكراد في سوريا حيث نفذت عمليتين منذ 2016 ضد تنظيم داعش والمقاتلين الأكراد، وتخشى تركيا من أن يؤدي إقامة كيان كردي على حدودها إلى إحياء التطلعات الاستقلالية لدى الأكراد في أراضيها.

كما قالت قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من واشنطن الإربعاء، إن «الهجمات التركية على أراض يسيطر عليها الأكراد في شمال سوريا أدت إلى وقف مؤقت للهجوم الذي تشنه القوات على تنظيم داعش في شرق سوريا».

■ واشنطن: قلقون من الغارات التركية على الأكراد شمال سوريا
■ الأردن: لاجئون يخشون العودة وآخرون عادوا للم الشمل العائلي

وقال القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، إن «الهجمات التركية أدت إلى إيقاف معركة دحر الإرهاب مؤقتا في دير الزور».

وأضاف في بيان: «استمرار هذه الهجمات سيتسبب في إيقاف طويل الأمد لحملتنا العسكرية ضد تنظيم داعش وهو ما تبتغيه تركيا».

و أعربت واشنطن الأربعاء عن «بالغ قلقها» حيال الضربات التركية على مواقع المقاتلين الاكراد في سوريا ما أدى إلى قيامهم بتعليق القتال ضد تنظيم داعش.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية روبرت بالادينو للصحافيين إن «الضربات العسكرية الاحادية على شمال غرب سوريا من قبل أي طرف، خصوصاً أن أفرادا أمريكيين قد يكونون موجودين (في المكان) أو في الجوار، تشكل مصدر قلق كبير لنا».

وأضاف أن «التنسيق والتشاور بين الولايات المتحدة وتركيا بشأن القضايا التي تثير قلقا أمنيا يبقى نهجا أفضل».

من ناحية أخرى عثرت سلطات النظام السوري على مقبرة جماعية تحوي 1500 جثة، تعود لمدنيين في مدينة الرقة، حسبما كشفت الأربعاء، صحيفة «الوطن» الموالية للنظام.

وأكد نقيب أطباء الرقة جمال العيسي، أن الجثث التي عثر عليها بالمقبرة في منطقة الباتوراما تعود لمواطنين مدنيين قتلوا «نتيجة قصف طيران التحالف الأمريكي»، في إشارة إلى التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة خلال عملية لطرد تنظيم داعش في أكتوبر 2017.

وكان التحالف الدولي قدم الدعم لـ«قوات سوريا الديمقراطية»، وهو تحالف عسكري يقوده أكراد، خلال العملية الهجومية لطرد داعش من الرقة، عاصمة التنظيم الإرهابي في سوريا.

وأكد العيسوي اكتشاف العديد من «المقابر الجماعية» وأن عدد الضحايا المقبورين في مقابر جماعية يبلغ 4000، دون تقديم مزيد من التفاصيل.

وبعد عام من إلحاق الهزيمة بداعش، لم يجر التحالف تحقيقات كما لم يقر بقتل مئات المدنيين، ولم يساعد أيضاً في إعادة إعمار المدينة، حسبما نددت منظمة العفو الدولية «أمنستي» في 15 أكتوبر الجاري.

وبحسب الإحصاءات، لقي مئات المدنيين مصرعهم خلال عملية تحرير الرقة، خاصة في قصف التحالف الدولي، وبحسب «أمنستي»، استغرقت العملية أكثر من 4 شهور وتعرضت المدينة للدمار بنسبة 80 في المئة، ورأى أغلب سكانها أنفسهم مجبرين على النزوح.

من ناحية أخرى رغم أن عودة اللاجئين السوريين من الأردن إلى وطنهم بدأت يوم السبت الماضي بعد عودة 325 لاجئا، إلا أن كثيرين منهم يرفضون العودة خشية التعرض للاعتقال أو التصفية.

وبحسب العديد من اللاجئين السوريين، فإن الذين ينسقون عودتهم مع مركز الاستقبال الروسي هم من أصحاب الحالات الإنسانية، مثل لم الشمل لأمهات ابتعدن عن أطفالهن، أو أرامل يردن العودة إلى ذويهن، أو شبان لجأوا إلى الأردن أطفالا وغير مصطحبين مع ذويهم، ويريدون البحث عمن تبقى من عائلاتهم.

ويؤكد اللاجئ السوري أمجد، اسم مستعار، انه يخشى العودة، خوفا من الاعتقال، أو التجنيد في قوات النظام والزج به في الجبهة في الشمال للقتال.

وأضاف انه لا يثق في أي ضمانات روسية تقدم له للعودة إلى سوريا، مشيرا إلى أن الضمانات الروسية لفائلي المعارضة في الجنوب السوري، ذهبت أدراج الرياح، إذ أنهم يعتقلون يوميا من قبل النظام.

ويؤكد اللاجئ السوري في محافظة المفرق محمد الخاروف، أن أحد العائدين شاب حضر للأردن مع جيرانه هرباً من قصف مجنون دمر منزلهم، ولم يكن مصحوبا بأحد من ذويه، بعد مقتل أو إصابة أفراد عائلته الذين نقلوا إلى المراكز الصحية، ولم يعرف عنهم شيئا، في تلك اللحظة.

ويشير الخاروف إلى أن الشاب وصل أخيرا الى طرف خيط يوصله بأفراد من عائلته ما زالوا على قيد الحياة، ولذلك فضل العودة، خاصة أنه لا يخشى من الاعتقال لأنه خرج طفلاً ولم يحمل السلاح ضد النظام.

أما سناء الدرعاوي، في السابعة والعشرون من عمرها، فيقول جيرانها إنها فقدت زوجها بعد قصف بلدتها، ولجأت إلى الأردن مع جيرانها، وبقيت في مخيم الزعتري منذ أربعة سنوات وحيدة، إلا من بعض أقارب لها.

وتشير إحدى قريباتها سمية الدرعاوي، إلى انه مع إعادة فتح معبر نصيب، قررت سناء العودة إلى سوريا للالتحاق بأسرتها المهجرة في الداخل.

وكانت مصادر أردنية مطلعة على شؤون اللاجئين السوريين في الأردن، أكدت عودة لاجئين سوريين إلى سوريا يوم السبت الماضي، بالتنسيق مع مركز استقبال وتوزيع وإقامة اللاجئين السوريين.

وأضافت لـ24 أن العودة تتم بتنسيق مباشر مع السوريين الراغبين في العودة، دون ضغوط من قبل المركز أو المفوضية أو الدولة الأردنية.

وتوقعت المصادر أن ترتفع وتيرة العودة في الأيام المقبلة نظرا للعدد المتزايد من الطلبات المسلجة لدى المركز الروسي.

البشير: لدي التزام أخلاقي بوقف الحرب في جنوب السودان

الرئيس السوداني عمر البشير

الخرطوم – «وكالات»: قال الرئيس السوداني عمر البشير، إن بلاده ضحت بوحدتها ووافقت على انفصال جنوب السودان من أجل السلام والاستقرار بالبلاد، مشيرا إلى أنه ملزم أخلاقيا بوقف الحرب في جنوب السودان، لأنه كان رئيساً للسودان الموحد، مطالبا الحكومة والمعارضة بالعمل من أجل تحقيق المصالحة وتمليك الاتفاقية لشعب جنوب السودان.

وقال الرئيس السوداني خلال الكلمة التي ألقاها خلال احتفالات السلام في العاصمة جوبا، «لقد ضحينا بوحدة السودان من أجل أن يعم السلام كافة أرجاء السودان، السلام الذي يحقق الاستقرار بالبلاد».

وأضاف أنه لن يهدأ له بال إلا بعد وقف صوت السلاح في جنوب السودان، وعودة النازحين واللاجئين إلى ديارهم.

وتابع «أنا لدي مسؤولية أخلاقية لوقف الحرب في جنوب السودان، لأني كنت رئيسا لدولة السودان الموحد، لذلك لدي التزام بأن أرى أي مواطن في جنوب السودان آمن ومستقر، فجنوب السودان دولة غنية بالموارد، وسنقف معكم لتطبيق اتفاق السلام».

وناشد البشير أطراف اتفاقية السلام في جنوب السودان بالعمل من أجل تحقيق المصالحة والوحدة بين جميع مكونات شعب جنوب السودان.

وتابع: «نريدكم أن تزيلوا آثار الحرب، نريدكم أن تتصالحوا، وأن يذهب الأطفال لمدارسهم وأن يتحرك الناس داخل البلاد في أمن وطمأنينة».

وتشهد جوبا، احتفالاً رسمياً وشعبياً بمناسبة التوقيع على اتفاق السلام بين الحكومة والمعارضة المسلحة، حيث قامت بدعوة عدد من رؤساء دول الإقليم، وبقية الأطراف الموقعة على اتفاق السلام من المعارضة.

يذكر أنه في 5 سبتمبر الماضي، وقع فرقاء جنوب السودان، في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، على اتفاق نهائي للسلام، بحضور رؤساء دول الهيئة الحكومة للتنمية بشرق إفريقيا «إيجاد».

وكانت انفصلت جنوب السودان عن السودان عبر استفتاء شعبي في 2011، وشهدت منذ 2013 حرباً أهلية بين القوات الحكومية والمعارضة أخذت بعداً قبلياً.

برلمانا البلاد يتفقان على العمل لتوحيد السلطة

ليبيا: السراج يطالب برفع حظر توريد السلاح لبلاده

متظاهرون في طرابلس يحملون الأعلام الليبية

طرابلس – «وكالات»: شدد القائد الأعلى للقوات المسلحة الليبية ورئيس المجلس الرئاسي، فايز السراج، على ضرورة رفع حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا بشكل جزئي، لكي تتمكن الحكومة من تنفيذ ما ورد في تدابير الترتيبات الأمنية، ولتمكين المؤسسة العسكرية والأمنية من أداء مهامها، داعيا المجتمع الدولي لتقديم الدعم اللازم لتحقيق الاستقرار.

وجاء ذلك خلال اجتماع أمني موسع عقده السراج الأربعاء بالعاصمة طرابلس، بحضور رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا غسان سلامة ونائبته للشؤون السياسية «ستيفاني وليامز»، بحسب بيان للمكتب الإعلامي لرئيس المجلس الرئاسي.

ووفقاً للبيان، فقد تم خلال الاجتماع مناقشة الخطوات التي تم اتخاذها فيما يتعلق بتنفيذ الترتيبات الأمنية لمدينة طرابلس الكبرى، كما تم بحث نشر قوات لفرض الأمن، والاتفاق على مراحل تنفيذ الخطة، وتحديد الاحتياجات من مهمات ووقود وأسلحة وذخيرة.

وأمر السراج بالتنسيق بين لجنة الترتيبات الأمنية ومركز العمليات لطرابلس الكبرى، وتم خلال الاجتماع الاتفاق على تخصيص ميزانيات لتوفير الاحتياجات المطلوبة، وأعلن أيضاً عن الانتهاء من إقرار رواتب الجيش شاملة للزيادة المقررة.

ومن جانبه، رحب سلامة بالجهود التي تبذلها حكومة الوفاق الوطني لتنفيذ الترتيبات الأمنية واستجابة كافة الجهات لها، وجدد تحذيره بفرض عقوبات دولية على المعرقلين لهذه الترتيبات، مؤكداً أن هذه الترتيبات التي بدأت بالعاصمة طرابلس ستمتد لتشمل باقي المناطق في ليبيا.

وكانت طرابلس قد شهدت اشتباكات بين فصائل متناحرة في أواخر شهر أغسطس وحتى التاسع من الشهر التالي له أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى.

من ناحية أخرى قال مسؤولون من برلماني ليبيا المتنافسين إن المجلسين اتفقا يوم الأربعاء على العمل معا على إصلاح مؤسسات الدولة في محاولة لتوحيد السلطة في البلاد.

وفي ليبيا حكومتان، إحداهما مدعومة من الأمم المتحدة ومقرها طرابلس، وأخرى تتمركز في الشرق، في ظل صراع على السلطة منذ الإطاحة بمعمر القذافي في 2011.

ويوجد مجلس نواب في الشرق، ومجلس دولة هو هيئة استشارية يدعمها مشرعون من مجلس سابق.

وقال عضو مجلس النواب عبد السلام نصية على تويتر إن المجلسين اتفقا على العمل لتشكيل مجلس رئاسي موحد مكون من رئيس ونائبين، ورئيس للوزراء «لإنهاء الانقسام»، ونشر بيان مشترك.

وأكد متحدثون عن مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة أن الجانبين وقعا الاتفاق.

وجاء في البيان «هذا المشروع لإعادة هيكلة السلطة التنفيذية، وتوحيد مؤسسات الدولة هو مشروع وطني بامتياز لإنهاء الانقسام الحاصل في البلاد».

وطرابلس مقر مجلس رئاسي برئاسة فائز السراج رئيس الوزراء، لكن المجلس لا يلقى اعترافا في الشرق.

وأبدت الأمم المتحدة التي تحاول الوساطة بين الجانبين لتهيئة الأجواء لإجراء انتخابات، ترحيبا حذرا.

وقالت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا في بيان إن مبعوث المنظمة الخاص غسان سلامة «استمع إلى إيجاز حول التقدم المحرز في المحادثات السياسية بين المجلسين، واستلم منهما وثيقة حول آلية إعادة هيكلة المجلس الرئاسي».

ويمثل توحيد مجلسي البلاد خطوة للأمام، لكن تظل أسئلة عالقة عما إذا كانت فصائل وجماعات مسلحة ستقبل باتفاق وهي المستفيدة من الفوضى في البلاد.

وحكومة طرابلس مدعومة من عدد من الجماعات المسلحة، في حين ظهر خليفة حفتر قائداً للقوات الجيش الوطني الليبي.